

واقع التمويل الاسلامي في الجزائر - بنك البركة الجزائر نموذجاً-

The reality of Islamic finance in Algeria - Al Baraka Bank Algeria as an example -

د.زهرة لعروسي قرين*، أ.د. فرحات عباس

1 جامعة محمد بوضياف المسيلة، zahra.laroussigraine@univ-msila.dz

2 جامعة محمد بوضياف المسيلة، abbes.ferhat@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2024/01/31

Abstract:

This study aims to examine the reality of Islamic finance in Algeria and conduct an analytical study of the financing formulas at Al Baraka Bank. The study concluded that there is a significant growth in demand for these formulas from customers and that there is a development in awareness of the importance of these formulas, especially since they follow Islamic law, which is the focus of the lives of individuals in Muslim countries.

Keywords: Islamic finance, banks
Islamic

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع التمويل الإسلامي في الجزائر والقيام بدراسة تحليلية لصيغ التمويل في بنك البركة، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك نمو في ملحوظ في طلب هذه الصيغ من العملاء وأن هناك تطور في الوعي بأهمية هذه الصيغ خاصة أنها تتبع الشريعة الإسلامية التي هي محور حياة الأفراد في البلاد المسلمة.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي،
البنوك الإسلامية

* زهرة لعروسي قرين: zahra.laroussigraine@univ-msila.dz

مقدمة:

إن انتشار التمويل الإسلامي و ظهوره كبديل للتمويل التقليدي لم يكن وليد الصدفة بل كان ضرورة للاستجابة لرغبة العملاء الذين يرفضون التعامل بالربا وكذلك نظرا لدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذا بالإضافة إلى تصديها لأزمات المالية العالمية، فهي تعتبر عصبه الاقتصاد ومحركه الرئيسي-، وهي الاتجاه الجديد في النمو الاقتصادي لأنها تحفظ الأموال و تنميها، حيث تقوم بدور الوسيط المالي دون اللجوء إلى الفوائد أخذا و عطاءا وذلك انطلاقا من الآية الكريمة إذ أنها تلتزم بجميع معاملاتها بقواعد الشريعة الإسلامية كتحريم التعامل بالربا و أكل مال الناس بالباطل و غيرها. ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي صيغ واقع التمويل الاسلامي في الجزائر؟

حيث تتفرع هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتمويل الاسلامي.
- ماهو واقع استعمال صيغ التمويل الاسلامي في الجزائر.
- الفرضيات: للإجابة على الإشكالية المطروحة تم اعتماد الفرضيات العدمية التالية:
- التمويل الإسلامي منهج تتبعه البنوك لتمويل المشروعات في اطار الشريعة الإسلامية.
- تعتمد البنوك الإسلامية ومنها بنك البركة الجزائري على عدة أساليب للتمويل تختلف عن تلك الأساليب والطرق التي تعتمد عليها البنوك الربوية.

أهداف البحث:

- التعرف على مفهوم التمويل الإسلامي.
- التعرف على مختلف صيغ التمويل الإسلامي المقدمة من طرف بنك البركة الجزائري .
- المنهج المستخدم: باعتبار أن البحث العلمي مهما كانت درجته يجب أن يعتمد على منهج يمكن الباحث من الإجابة على الإشكالية المطروحة، سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي بحيث يعتبر منهج أمثل لهذه الدراسات من خلال استعراض ماهية التمويل الإسلامي ثم التعرف على اهم الصيغ التي تعتمدها البنوك للتمويل وسنتطرق الى بنك البركة كنموذج.
- سوف نحاول في هذه الورقة البحثية أن نجيب على الإشكالية الرئيسية من خلال الأسئلة الفرعية وذلك بالتطرق إلى ما يلي:

أولاً: مفاهيم عامة حول التمويل الاقتصادي

ثانياً: دراسة صيغ التمويل الإسلامي المقدمة في بنك البركة الجزائري

ثالثاً: تطور صيغ التمويل الإسلامي في الجزائر وبنك البركة

أولاً: التمويل الإسلامي

1- تعريف التمويل الإسلامي :

يعرف التمويل الإسلامي بأنه: " الثقة التي يوليها المصرف الإسلامي للمتعامل معه لإتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه وفق صيغة شرعية محددة في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة، ويتم التعامل فيه بشروط محددة مقابل عائد مادي متفق عليه فالتمويل الإسلامي يضم العديد من الجوانب أهمها الآتي:

تقديم تمويل عيني أو معنوي؛ توافق هذا التمويل مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛ تعدد صيغ هذا التمويل مما يجعلها تتناسب مع احتياجات كل القطاعات؛ مساهمة هذا التمويل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.(الطاووس، 2021، صفحة 279)

2- خصائص التمويل الإسلامي:

الخاصية الأولى: تحريمه للربا ولا تتضمن أساليبه أدنى شبهة له وهذه مستندة إلى قول الله تعالى بجرمة الربا وحرمة التعامل به وبأنواعه، ويجب أن تكون هذه الخاصية في كل متعامل يتعامل على أساس التمويل الإسلامي، وهي تمنع الظلم وتحافظ على حقوق الفقير في تنمية موارده.

الخاصية الثانية: التمويل الإسلامي مرتبط بالسوق الحقيقي هو الذي ينتج السلع ويتم تبادلها فيه ويكون بالاستثمار أو الإنفاق، فالاستثمار الحقيقي هو توجيه المال نحو المشروع الذي يهدف إلى امتزاج وسائل الإنتاج بنفسها بناء عليه يأتي ربح هذه العملية ربها حقيقيا ظهر في زيادة الإنتاج، أما الإنفاق الحقيقي هو أن يكون التمويل في مشاريع مباحة في الشريعة، ولا ينفق فيما يخالف مقاصد الشريعة الإسلامية.

الخاصية الثالثة: أساس الربح في جميع أنواع التمويل الإسلامي هو التملك لان جميع العقود التمويلية الإسلامية تقوم على التملك التام والحقيقي لسلعة أو خدمة أو أصل إنتاجي ينتج سلعة أو خدمة ما.

الخاصية الرابعة: يتميز أيضاً بالالتزام الأخلاقي والعدالة الاجتماعية، حيث أن يشترط أن تكون السلعة أو الخدمة المملوكة أو المقدمة طيبة وليست خبيثة، لهذا هو يجمع بين شقين أخلاقي واقتصادي. (رفيقة، 2024-2023، صفحة 5)

3- المبادئ الأساسية للتمويل الإسلامي:

إن التمويل الإسلامي يهدف إلى خلق الثروة حقيقية ويشجع للمبادرة الخاصة و العامة وفق القواعد الشرعية الإسلامية ، تتمثل أهم مبادئ التمويل الإسلامي في النقاط التالية :

- **تحريم الفائدة:** التمويل التقليدي يركز على الفائدة ، وهي محرمة من قبل الشريعة الإسلامية هذا التحريم يعتبر كخاصية أساسية في النظام التمويلي الإسلامي.

- **تقاسم الأرباح والخسائر:** يؤدي عدم اليقين في نظام تقاسم الخسائر والأرباح إلى توزيع النتائج بين الشركاء بما يتناسب مع حصة المخاطر التي يفرضها كل منها ، فمفهوم المشاركة هو عنصر- أساسي في التمويل الإسلامي لأنه يعكس قيم الإسلامي والمتمثلة في العدالة والمساواة الاجتماعية بحيث لا يمكن لأي طرف أن يطالب بأي عائد دون تقاسم المخاطر المرتبطة بالاستثمار وفق مبدأ (الغم بالغرم) ، وتبعاً لهذه القاعدة تم تصميم عملية تقاسم المكاسب والمخاطر بين أصحاب المصلحة على قدم المساواة.

- **تحريم الغرر والمضاربة :** إن المخاطرة ليست محصورة في الإسلامي بل على العكس فهي مشجعة لأنه في غياب أسعار الفائدة ، تعتبر المخاطرة مصدر الوحيد للربحية المعترف به ومع ذلك فإن عدم اليقين (المضاربة) وعدم تماثل المعلومات (غرار) في عقد يؤدي إلى بطلانه ، لذلك فأي عقد يخضع للتكهنات باطل لأنه خلافاً لقواعد الشريعة الإسلامية، كذلك الأنشطة التي تنطوي على المشتقات المالية مثل : الخيارات والعقود الآجلة والمستقبلية ، كون أن هناك أربعة شروط تحد من إمكانية التكهنات المفرطة : الشرعية الوجود ، التسليم المؤكد ، الدقة في الوصف.

- **تحريم (الميسر-)** أو أي شكل تسوية بين الأطراف حيث أن حق المتعاقدين يتوقف على حادث إعتباطي : هذا المبدأ الذي نجده في ألعاب القمار والرهنات ، تم تحريمها لأنها تلهي الأفراد عن الأنشطة المنتجة وتساعد تراكم الثروات من غير بذل أي جهد ، وكما أنه من غير الأخلاقي أن تحقق ربحاً على حساب الآخر.

- **مادية التبادلات وضرورة ربطها بالأصل :** النقود كوسيط بين الأصول وهي تعكس قيمة السلعة وقد أنشأت من أجل أن تكون مقياسا للقيم ووسيلة للتبادل دون أن تكون في حد ذاته هدفا للتبادل ، ولم تنشأ لمجرد أن وجودها يحرض على طلبها بل للحصول على سلع أخرى . يرى (Mirakhour et Iqbal 2007) أن النقود تمثل سوى رأس المال المحتمل ولن يصبح حقيقيا إلا بعد ارتباطه بالموارد الطبيعية الأخرى مثل (العمل والجهد الإبداعي) ، وبالتالي فإن أي معاملة مالية إسلامية يجب أن تستند إلى أصل ملموس محدد وليس على عقود المبادلة أو على عرض نقدي غير معروف .

- **اختيار الاستثمارات :** يعد الاستثمار محور نشاط البنك الإسلامي ، إذ أنه المصدر الرئيسي- لتوليد إيراداته ، كما أنه الاداة التي تعكس مساهمته في الجهد الإنمائي للمجتمع ، والاستثمار الإسلامي يعد استثمارا حقيقيا لان محل التعامل أصول وموجودات حقيقية (Assets Tangible) ، وليس مجرد أصول مالية ، فكل وحدة مالية يثبها البنك الإسلامي في المجتمع يقابلها سلع وخدمات تتحرك محققة قيمة مضافة حقيقية ، فالاستثمار الإسلامي يرتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة النشاط أو الأصل الممول كذلك فهو يستبعد بعض الصناعات التي لا تحترم منتجاتها القواعد الأخلاقية الاجتماعية ، البيئية والأصول الغير القانونية مثل : التبغ ، الكحول ، ألعاب القمار... الخ.

- **أجل لإرجاع (النقود) قابلة للتكيف :** تفرض الشريعة الإسلامية على المقرض إهمال المدين الوقت إذا كان غير قادر على التسديد وذلك بمنحه التأجيل للزبائن وتحرم فرض عليه العقوبات التأخير لكن التمويل يمكن أن يكون مقيد بضمان أو رهن حيث أن البنك الإسلامي مؤهل قانونا بامتلاكه في حالة عدم وفاء الزبون بالدين ولكن ما العمل في حالة وجود عجز جاعي للزبائن ؟ ، تطبق البنوك الإسلامية قانون الأعداد الكبيرة تحسب التكلفة المتوسطة للتأخيرات التسديد الملاحظة في مجمل زبائنها وتقيده في تكلفة التمويل (انتسام ، 2017 ، الصفحات 64-65).

ثانيا: صيغ التمويل الاسلامي في بنك البركة الجزائري

1- **نشأة بنك البركة الجزائري وتطوره:**

على هامش الندوة الرابعة عشر- للبنك الإسلامي للتنمية المنعقدة في الجزائر ، تم بتاريخ 1 مارس 1990 عقد اتفاق بين الجزائر ، الممثلة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية والمملكة العربية السعودية ،

الممثلة بمجموعة البركة الدولية، يتم بموجبه إنجاز أول مشروع مشترك للتمويل من خلال بنك أطلق عليه اسم "بنك البركة الجزائري الإسلامي"، وقد تأسس بصفة رسمية بتاريخ 20 ماي 1991 كشركة مساهمة في إطار قانون النقد والقرض (القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990).

يجمع بنك البركة الجزائري بين البنك التجاري وبنك الأعمال والاستثمار، حيث يخضع للمادة 114 من قانون النقد والقرض لسنة 1990م بصفته بنكاً تجارياً، وتنظم أعماله المادة 3 (الفقرة 8) من قانونه الأساسي بصفته بنك أعمال واستثمار، وقد بلغ رأسماله 500 مليون دينار جزائري موزعة بنسبة 50 % لكل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومجموعة البركة الدولية

بدأ البنك أنشطته المصرفية بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991 ، يقوم بإدارته مجلس إدارة يتراوح عدد أعضائه بين 3 و 7 أعضاء تختارهم الجمعية العامة العادية، وهذا لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، كما يمكن للجمعية إنهاء مهام أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة . قام البنك بالرفع من رأسماله في 18 فيفري 2006 و الذي أصبح يساوي 2500 مليون دج، طبقاً للتنظيم الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ 04 مارس 2004 (رقم 04-01) المتعلق بتحديد الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية، حيث أصبحت تشكيلة رأسمال البنك على الشكل التالي:

- مجموعة البركة المصرفية: 1397478000 دج، أي ما يعادل 56 % من رأس المال ؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR": 1102522000 دج، أي ما يعادل 44 % من رأس المال .

كما قام برفع رأسماله الاجتماعي مرة أخرى عام 2009 و الذي أصبح يساوي 10 مليار دينار جزائري، طبقاً للتنظيم الجديد الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ 23-12-2008 (رقم 08-04) المتعلق بتحديد الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية.(وردة، 2015-2016، صفحة 216)

2- الأهداف العامة لبنك البركة الجزائري:

يندرج إنشاء بنك البركة الجزائري ضمن تطوير وتوطيد العلاقات التي تربط البلدان الإسلامية، ويسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تشجيع الادخار الإسلامي بصفة عامة والمؤسساتي بصفة خاصة، وتوجيه الموارد نحو الاستثمار.

- 2- القيام بكافة الأعمال الاستثمارية والتجارية المشروعة مع دعم صغار المستثمرين والحرفيين.
- 3- إنشاء وتطوير النماذج المالية والمصرفية المتفقتة مع مبادئ الشريعة الإسلامية باستخدام أحدث الطرق والأساليب.
- 4- تطوير أشكال التعاون مع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في كافة المجالات وخاصة في مجال تبادل المعلومات وتطوير آفاق الاستثمار وتقديم التمويل اللازم للمشروعات المتفق على جدواها الاقتصادية والاجتماعية.
- 5- تحديد مجالات التعامل مع البنوك التقليدية وفق الصيغ الشرعية. (الدين، 2009-2010، صفحة 94)
- 3- صيغ التمويل في بنك السلام الجزائري: (البركة، بنك البركة، 2024)

1-3- المراجعة

المراجعة هي عملية بيع بئث الشراء مضاف إليه هامش الربح معروف و متفق عليه بين المشتري و البائع (البيع بربح معلوم).

يمكن للمراجعة أن تكتسي شكلين:

- عملية تجارية مباشرة ما بين بائع و مشتري.
- عملية تجارية ثلاثية ما بين المشتري الأخير (مقدم طلب الشراء) و بائع أول (المورد) و بائع وسيط (منفذ طلب الشراء).
- و قد تم الأخذ بالصيغة الأخيرة هذه في العمليات المصرفية الإسلامية . يتدخل البنك بصفته المشتري الأول بالنسبة للمورد و كبائع بالنسبة للمشتري مقدم الأمر بالشراء (العميل) . يشتري البنك السلع نقدا أو لأجل و يبيعها نقدا أو بتمويل لعميله مضاف إليه هامش الربح المتفق عليه ما بين الطرفين.

المراجعة هي صيغة تمويلية تسمح للبنوك الإسلامية بتمويل وفقا لمبادئها، سواء الاحتياجات الاستغلالية لعملائها (مخزونات، مواد، المنتجات الوسيطة) أو استثماراتهم.

➤ طريقة تطبيق صيغة المراجعة في بنك البركة :

- يجب أن يكون موضوع عقد المراجعة مطابقا للشريعة الإسلامية (عدم تمويل المواد المحرمة في الإسلام).

-الشرء الأولي للسلع من طرف البنك : حيث أن الأساس القاعدي للمراجعة هو أن هامش الربح العائد للبنك لا يفسر بالطابع التجاري و ليس المالي للعملية التجارية (يجب أن تكون عملية الشراء و إعادة البيع حقيقية و ليس وهمية) . و بهذا الصدد ، فان المراجعة ، حسب ما يتم العمل به في البنوك الإسلامية ، عملية بيع لأجل و ما عملية التمويل إلا تبعة للعملية التجارية التي تبرر العمولة التي يتقاضاها البنك.

-المبلغ العائد و هامش ربح البنك و آجال التسديد ، يجب أن تكون معروفة و متفق عليها بين الطرفين مسبقا

- في حالة التأخر في التسديد ، يمكن للبنك أن يطبق على العميل الماطل غرامات تأخير التي توضع في حساب خاص " إيرادات قيد التصفية " . و لكن لا يمكن للبنك إعادة مراجعة هامش ربحه بالزيادة مقابل تجاوز آجال التسديد . غير أنه و في حالة ثبوت النية السيئة للعميل ، و إضافة إلى غرامات التأخير ، يحق للبنك مطالبة تعويض الضرر عن الاستحقاقات غير المسددة ، و التي من خلالها يقيم الضرر بالمقارنة مع المقاييس العملية الخاصة بالبنك و تجنب كل مرجع لنسب الفائدة.

-بعد إنجاز عقد المراجعة ، تصبح ملكية السلع فعلية للمشتري النهائي و يصبح مسؤولا عنها . غير انه يمكن للبنك أن يأخذ السلع المباعة كضمان لتسديد مبلغ البيع و التنفيذ على الرهن الحيازي في حالة عدم التسديد . كما أنه يمكن أن يأخذ في الحسبان تعسر العميل و منحه إعادة جدولة للدين الذي على عاتقه و هذا دون أخذ هامش ربح إضافي على المبلغ.(البركة)

➤ ثمن البيع وكيفية تسديده:

ثمن بيع السلع هو مبلغ الفاتورة المسددة للمورد مضافا إليها كل المصاريف والملحقات الاخرى ونسبة الربح المتفق عليها؛

يلتزم العميل بدفع ثمن المراجعة كما هو متفق عليه؛

- في حالة التسديد قبل الاستحقاق يمكن أن يمنح البنك العميل تخفيضا من أصل ثمن المراجعة المسددة قبل الاستحقاق؛

- يرخص العميل للبنك أن يقتطع من المبالغ المستحقة في إطار هذا العقد من كل حساب مفتوح باسمه على دفاتر البنك. (أيمن، 2020، الصفحات 266-267)
مثال: اقتناء سيارة عن طريق المراجعة ببنك البركة
نفترض ان ثمن السيارة 5000000 دينار جزائري وان دخل الزبون 900000 دج في حين دخل زوجته 40000 دج ستكون العملية كالتالي وهذا حسب نموذج المحاكاة المنشور على موقع البنك

الشكل رقم (1): يبين محاكاة لاقتناء سيارة عن طريق المراجعة ببنك البركة

المصدر: <https://www.albaraka-bank.dz/> محاكاة/لانا?lang=ar

من خلال الشكل نلاحظ انه لاقتناء سيارة عن طريق البنك يجب دفع قس اولي بقيمة 3526088.06 دج فيما يدفع البنك ما قيمته 1473911.94 دج لمدة 48 شهرا أي 4 سنوات، كل شهر يدفع الزبون 39000 دج فيما نلاحظ ان هامش الربح يكون 398088.06 دج
2-3- المشاركة:

المشاركة هي مساهمة بين طرفين أو أكثر في رأسمال مؤسسة ، مشروع أو عملية مع توزيع النتائج (خسارة أو ربح) حسب النسب المتفق عليها . تتم هذه المساهمة أساساً على الثقة و مردودية المشروع أو المهنة.

المشاركة كما هي مطبقة في البنوك الإسلامية مثل مؤسستنا ، تتم في أغلب الأحيان في شكل تمويل المشاريع أو العمليات الظرفية المقترحة من طرف العملاء.

➤ صيغ المشاركة في بنك البركة:

-المشاركة النهائية:

يشارك البنك في تمويل مشروع بصفة دائمة و يقبض دورياً حصته من الأرباح بصفته مساهم صاحب المشروع . و يتعلق الأمر هنا بالنسبة للبنك في استخدام طويل أو متوسط المدى لموارده الدائمة (حقوق الملكية ، ودائع استثمارية مخصصة و غير مخصصة ...) . يمكن أن تكون حصة البنك في شكل مساهمة في شركة موجودة ، تمويل لرفع رأسمال أو المساهمة في تشكيل رأسمال شركة جديدة (شراء أو اكتتاب سندات أو حصص اجتماعية) . يطابق هذا النوع من المشاركة التطبيقات المصرفية التقليدية في الايداعات الدائمة التي تقوم بها البنوك إما لمساعدة تشكيل مؤسسات أو لضمان مراقبة المؤسسات الموجودة.

-المشاركة المتناقصة :

يساهم البنك في تمويل مشروع أو عملية بنية تنازل تدريجياً من المشروع أو العملية و هذا بعد انسحاب صاحب لمشروع الذي يسدد للبنك حصته من الأرباح العائدة له كما يمكنه تخصيص كل أو جزء من حصته لتسديد حصة رأسمال البنك . و بعد أن يسترجع البنك رأسماله و الأرباح العائدة له ، ينسحب من المشروع أو العملية . تشبه هذه الصيغة المساهمات الظرفية في البنوك التقليدية.

➤ طريقة تطبيق صيغة المشاركة في بنك البركة :

- يجب أن تكون حصة لطرفين موجودة عند إنجاز العملية موضوع العقد . غير أنه تسمح الشريعة الإسلامية المشاركة في العمليات المستفيدة من تأجيلات في التسديد شريطة أن يلتزم أحد الطرفين بتقديم جزء من الالتزام تجاه المورد (شركة أوجه). تتمثل حصة البنك في هذه المشاركة أساسا في إصدار ضمان مصرفي (اعتماد مستندي ، خطاب ضمان ، كفالة على صفقة عمومية ، ضمان).
- يجب على الطرفين قبول مبدأ المشاركة في أرباح و خسارة المؤسسة الممولة . تعتبر كل اتفاقية يضمن من خلالها أحد الطرفين استرجاع أمواله بغض النظر عن نتائج العملية باطلة و عديمة الأثر . و عليه ، فانه لا يحق للبنك المطالبة بتسديد حصته الا في حالة خرق مشاركته أحد بنود عقد المشاركة ، اللامبالاة في تسيير العملية و في حالات سوء النية ، الإخفاء ، خيانة الثقة و كل المخالفات المشابهة.
- يمكن للبنك مطالبة شريكه بتقديم ضمانات ، و لكن لا يمكن التنفيذ عليها لا في حالة ثبوت المخالفات المذكورة أعلاه
- يجب تحديد معيار توزيع الأرباح مسبقا عند التوقيع على العقد لتفادي كل نزاع . إذا كانت حصة كل طرف في الأرباح قابلة للتفاوض الحر ، فان توزيع الخسارة المحتملة تكون بنفس نسب توزيع الأرباح طبقا لقواعد المشاركة.
- لا يمكن أن تتم عملية توزيع النتائج إلا بعد الإنجاز الفعلي للأرباح . و يمكن اقتطاع تسبيقات باتفاق الطرفين شريطة تسويتها عند اختتام المشاركة أو السنة المالية حسب الحالة.
- يجب أن تكون الخدمات و الأشياء موضوع المشاركة مطابقة لتعاليم الإسلام (شرعية)

3-3- الاستصناع:

الاستصناع هو عقد مقاوله الذي من خلاله يطلب الطرف الأول (المستصنع) من الطرف الثاني يدعى (الصانع) بصنع أو بناء مشروع يضاف إليه ربح يدفع مسبقا بصفة مجزأة أو لأجل . و يتعلق الأمر بصيغة تشبه عقد السلم مع الفرق أن موضوع الصفقة هو التسليم و ليس شراء سلع على حالها ، و لكن مواد مصنعة تم إخضاعها لعدة مراحل لتحويلها.

مقارنة مع التطبيقات التجارية الحالية ، يشبه الاستصناع عقد مقالة كما هو معرف في المادة 549 من القانون لمدي الجزائري : " المقالة عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئاً أو أن يؤدي عملاً مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر. " يمكن أن يتدخل في صيغة الاستصناع المستعملة من طرف البنوك الإسلامية ثلاثة أطراف إلى جانب البنك ، صاحب المشروع و المقاول في إطار استصناع مزدوج.

➤ طريقة تطبيق صيغة الاستصناع في بنك البركة :

يرر هامش ربح البنك في إطار عملية الاستصناع بالتدخل بصفته مقاول مسؤول عن إنجاز أشغال متعلقة بإنجاز مشروع موضوع العقد ، و يكون هذا التدخل إما مباشرة أو تكليف مقاول آخر.

يجب أن يتم الاستصناع على عمل تحويل مادة ، منتج نصف مصنعة أو مكونات منتج صافي قابل للاستعمال.

يجب أن يحدد في العقد نوعية و كمية و طبيعة و خصائص الشيء الواجب صنعه.

يجب أن تكون المواد ممولة أو قام بجلبها الصانع (المقاول.)

يمكن للصانع أن يكلف شخص آخر لإنجاز كل أو جزء من المشروع.

في حالة عدم مطابقة المشروع المنجز ، يمكن للمستصنع أن يرفض الاستلام و يفسخ العقد على حساب الصانع.

يصبح المستصنع مالكا للمشروع عند التوقيع على العقد.

يجب تحديد مدة و مكان تسليم الشيء المصنوع في عقد الاستصناع.

4-3- الإجارة:

الاعتماد الايجاري هو عقد إيجار أصول مقرون بوعده بالبيع لفائدة المستأجر. و يتعلق الأمر بتقنية تمويل حديثة النشأة نسبيا ، حيث يتدخل في هذه العملية ثلاثة أطراف أساسيين هم:

- مورد (الصانع أو البائع) الأصل
- المؤجر (البنك أو المؤسسة إلى تشتري الأصل لغرض تأجيره لعميله).
- المستأجر الذي يؤجر الأصل الذي يحتفظ بحق الاختيار في الشراء النهائي بموجب عقد التأجير.
- و من التعريف السابق ، يستنتج أن حق ملكية الأصل يرجع للبنك خلال طول مدة العقد، غير أن حق الاستغلال يعود للمستأجر .
- عند انتهاء مدة العقد يمنح للمستأجر أحد الخيارات الثلاث الآتية :
- العميل ملزم باقتناء الأصل (عقد إيجار تمليكي)
- العميل له الخيار ما بين إعادة استئجار الأصل أو إعادته الى البنك (عقد الاعتماد الإيجاري)
- يستأجر العميل مرة أخرى الأصل المؤجر (تجديد عقد الاعتماد الإيجاري)

➤ طريقة تطبيق صيغة الاجارة في بنك البركة :

- يجب أن يكون موضوع التأجير معروفا و مقبولا من الطرفين (استعمال الأصل المؤجر).
- يجب أن تكون عملية التأجير على أصول دائمة.
- الأصل المؤجر بما فيه التوابع اللازمة لاستعماله يجب أن يسلم لمستخدمه على الحالة الذي أجز من أجله.
- مدة التأجير، آجال التسديد ، مبلغ الإيجارات ، يجب أن تحدد و تعرف عند التوقيع على عقد التأجير.
- يمكن تسديد الإيجارات مسبقا، لأجل أو بأجزاء و هذا حسب اتفاق الطرفين.
- باتفاق الطرفين يمكن مراجعة الإيجارات ، مدة التأجير و كل البنود الأخرى للعقد.

- إن تحطيم أو انخفاض قيمة الأصل المؤجر لسبب خارج عن نطاق المستعمل ، فان هذا لا يقحم مسؤولية هذا الأخير ، إلا إذا تحقق أنه لم يأخذ الاحتياطات اللازمة للحفاظ على الأصل كرب عائلة صالح.
- ما لم يوجد اتفاق مخالف لذلك ، يقع على عاتق البنك إجراء كل أشغال الصيانة و الإصلاح اللازمة لإبقاء الأصل المؤجر على حالة تأدية الخدمة التي استؤجر من أجلها . كما يتحمل كل التكاليف التجارية الواردة في عقد التأجير .
- يضمن المستعمل صيانة الأصل المؤجر ، مع تحمل كل التكاليف التجارية التي تظهر بعد تاريخ التأجير .
- يمكن تأجير الأصل إيجارة من الباطن ، ما لم يوجد اتفاق مخالف لذلك.

3-5- السلم:

تعريف السلم بأنه عملية بيع مع التسليم المؤجل للسلع. و خلافا للمراجحة لا يتدخل البنك بصفته بائع لأجل للسلع المشتراة بطلب من عميله، و لكن بصفته المشتري بالتسديد نقدا للسلع التي تسلم له مؤجلا.

➤ طريقة تطبيق صيغة السلم في بنك البركة :

- يجب أن تكون السلع موضوع العقد معروفة (بطبيعتها و نوعيتها) ، و كمياتها (بالحجم و الوزن) و محسوبة (بالنقد أو بما يعادله في حالة المقايضة).
- يجب أن يكون أجل تسليم السلع من قبل البائع معروفا في العقد لدى الطرفين.
- يجب أن يكون سعر (أو ما يعادله) السلع محدد في العقد و ان يكون معروفا لدى الطرفين و مسدد من قبل المشتري (البنك) نقدا.
- يجب أن يكون مكان التسليم محدد و معروفا لدى الطرفين
- يمكن للمشتري أن يطالب البائع بكفالة لضمان تسليم السلع عند الاستحقاق أو أية ضمانات شخصية أو عينية أخرى.

- يمكن للمشتري أن يוכל البائع لبيع و / أو تسليم السلع عند الاستحقاق لشخص آخر مع أخذ عمولة أو بدونها . و عليه يصبح البائع مدينا تجاه المشتري بتحصيل قيمة المبلغ.
- لا يمكن للمشتري أن يبيع السلع قبل تسليمها من قبل البائع . غير أنه يسمح بذلك عن طريق عقد سلم موازي

➤ الشروط العملية للمعاملة:

- يضع البنك (المشتري) طلبًا مع عميله لكمية معينة من البضائع ، بقيمة تتوافق مع احتياجاته التمويلية.
- يرسل العميل (البائع) إلى البنك فاتورة أولية توضح طبيعة وكميات وسعر البضائع المطلوبة.
- يوقع الطرفان ، بمجرد اتفاقهما على شروط الصفقة ، عقد سلام يتضمن البنود المتفق عليها (طبيعة البضاعة والكميات والسعر والمواعيد النهائية وشروط التسليم و / أو البيع نيابة عن البنك ... إلخ).
- في الوقت نفسه ، يوقع الطرفان عقد بيع بالوكالة يخول البنك بموجبه البائع بتسليم أو بيع (حسب الحالة) البضائع إلى شخص ثالث. يتعهد البائع ، على مسؤوليته الكاملة ، بتحصيل ودفع مبلغ البيع للبنك.
- بالإضافة إلى الضمانات العادية التي يطلبها البنك في أنشطته التمويلية (الضمانات والتعهدات والرهون العقارية وما إلى ذلك ، فقد يطلب من البائع الحصول على تأمين ائتماني لحماية نفسه من مخاطر عدم السداد من قبل المشتري النهائيين ، حتى التأمين. تغطية البضائع مع الحلول لصالح البنك
- عند الاستحقاق ، إذا اختار البنك تكليف البائع ببيع البضائع نيابة عنه ، فسيقوم الأخير بإرسال الفاتورة نيابة عن البنك وتسليم الكميات المباعة ، مع الحرص ، إذا رأى البنك ذلك ضروريًا ، أن يطلب من المشتريين قسائم التحصيل الخاصة بهم مختومة في عدادات الأخير (إجراء يهدف إلى السماح بمراقبة العملية والتحكم فيها).

- يجوز منح مكافأة تفويض البائع في شكل عمولة أو خصم أو مشاركة في الهامش الناتج عن بيع البضائع. يمكن أيضاً خصمها في بداية المعاملة وإدراجها في مبلغ السلفة (تمويل السلام). في أي حال ، يجب حساب مبلغها بالرجوع إلى معدلات الهامش المطبقة في السوق لمعاملات مماثلة.
- يجوز للبنك استخدام تقنية الضمان من خلال المطالبة ، في شروط التسليم التعاقدية ، بتخزين البضائع في مخزن عام وبيعها ، بنفسه أو من خلال عميله من خلال اعتماد التوكيل والاحتفاظ بالإيصال كضمان للدفع.
- يجب أن يولد سعر بيع البضائع من قبل البائع نيابة عن البنك هامشاً صافياً (بعد خصم العمولات والتكاليف الأخرى) يساوي على الأقل الحد الأدنى لمعدل العائد السنوي كما هو محدد في سياسته التمويلية.(البركة ، بنك البركة ، 2024)

ثالثاً: واقع صيغ التمويل الإسلامي في الجزائر

1- تطور حجم ودائع التمويل الإسلامي في الجزائر للفترة 2021-2023

في نهاية سنة 2023 ، بلغ حجم الودائع المتعلقة بالتمويل الإسلامي 680.1 مليار دينار مقابل 554.8 مليار دينار نهاية 2022 و 444.7 مليار دينار نهاية 2021، وهو ما يمثل نمو بنحو 22.6 %، أقل بقليل من العام السابق الذي شهد ارتفاعاً بنسبة 24.8 % . هذا التطور ناتج أساساً عن الارتفاع الحاد في حسابات الودائع بنسبة 65.8 % لتبلغ 422.6 مليار دينار في نهاية 2023 مقابل 254.8 مليار في نهاية 2022. في المقابل، شهدت الودائع في حسابات الاستثمار تراجعاً في حجمها بنسبة 14.2 % لتصل إلى 257.5 مليار دينار بعد ارتفاعها بنسبة 29.1 % في نهاية سنة 2022 . حسب نوع المصرف، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(01): يبين حجم ودائع التمويل الاسلامي للفترة 2021-2023

طبيعة الودائع	2021	2022	2023
---------------	------	------	------

أ/حسابات الودائع	212.0	254.3	421.7
المصارف العمومية	18.9	56.9	112.5
المصارف الخاصة	193.1	197.4	309.2
ب/الودائع في حسابات الاستثمار	231.9	299.5	256.5
المصارف العمومية	4.10	15.8	24.9
المصارف الخاصة	227.8	283.7	231.6
ج/المجموع الكلي	443.9	553.7	478.2
حصة المصارف العمومية	5.16%	13.10%	20.21%
حصة المصارف الخاصة	94.84%	86.90%	79.79%

المصدر: (الجزائر، 2023)

واصل حجم الودائع المتعلقة بالتمويل الإسلامي على مستوى المصارف العامة اتجاهه التصاعدي ليصل إلى 137.4 مليار دينار في نهاية سنة 2023 بمعدل نمو قدره 89 ٪ وهي زيادة أكثر اعتدالا من تلك المسجلة خلال العام السابق والتي بلغت 216.7 ٪ في نهاية 2022.

وبذلك، في نهاية سنة 2023، تبلغ حصة المصارف العامة في إجمالي الودائع القائمة 20.21 ٪، بزيادة 7.11 نقطة مئوية مقارنة بالعام السابق (13.10 ٪)، في حين تحتفظ المصارف الخاصة بحصة تصل إلى 79,79 ٪ حيث بلغ إجمالي حجم الودائع في هذه المصارف 542.6 مليار دينار في 2023 بنسبة نمو 12.5 ٪، مقارنة مع نسبة نمو 14.3 ٪ في نهاية 2022.

وكما لوحظ في العام السابق، استحوذت المصارف المتخصصة في التمويل الاسلامي على 69.4 ٪ من إجمالي القائم للودائع، وهذا ما يمثل مبلغ 471.18 مليار دينار .

على مستوى المصارف العامة، ارتفع قائم حسابات الودائع بشكل مستدام بنسبة 97.7٪ ليصل إلى 112.5 مليار دينار في نهاية سنة 2023 مقابل 56.9 مليار دينار في نهاية سنة 2022. ويفسر- هذا التطور الإيجابي على وجه الخصوص بالزيادة الكبيرة في عدد حسابات الودائع النشطة في هذه المصارف، والذي يتجاوز ضعف حجمه السابق.

وفي الوقت نفسه، سجلت المصارف الخاصة نموا أقوى بكثير في حجم حسابات الودائع في نهاية سنة 2023 مقارنة بالسنة الماضية والتي تقدر بنسبة 56.7٪ مقابل 2.3٪ فقط قبل سنة. وهذا يمثل زيادة من 482.2 مليار دينار نهاية 2022 إلى 542.7 مليار دينار نهاية 2023 .

1- تطور منتجات التمويل الإسلامي في الجزائر للفترة 2021-2023.

فما يتعلق بمنتجات التمويل ومقارنة بسنة 2022 ، تميز إجمالي المبلغ القائم بتوجه تصاعدي حيث بلغ 458.5 مليار دينار في نهاية سنة 2023 ، بزيادة قدرها 16.4٪ مقارنة بسنة 2022، عندما بلغ 393.9 مليار دينار. تجدر الإشارة إلى أن المنتجات التمويلية القائمة للمصرفين المتخصصين في التمويل الإسلامي تبلغ 366.5 مليار دينار في نهاية 2023، أي ما نسبته 79.9 ٪ من إجمالي حجم المنتجات التمويلية.

وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة التي بلغت 15.3 مليار دينار بين سنتي 2022 و 2023 (+246.9٪) فإن المصارف العمومية لا تشغل سوى حصة أقلية تبلغ 4.7 ٪ من إجمالي الديون القائمة لهذه الفئة من المنتجات في النظام المصرفي. ومع ذلك، فقد ارتفعت هذه الحصة بنسبة 3.1 نقطة مئوية و 1,1 نقطة مئوية على التوالي مقارنة بسنتي 2022 و 2021 . وفيما يخص المصارف الخاصة، فهي تمثل حصة قدرها 95.3 ٪ من إجمالي التمويل القائم، وقد تضاعفت هذه الحصة لترتفع من 6.5 ٪ في نهاية 2022 إلى 12.7 ٪ في نهاية 2023، وبذلك تصل المبالغ المستحقة عليها إلى 437 مليار دينار .بحسب نوع المنتج.

الجدول رقم (02): بين تطور منتجات تمويل الاسلامي في الجزائر

2023	2022	2021	منتجات التمويل
139.5	129.7	130.7	المراجعة
4.2	2.0	1.1	المشاركة
8.3	7.6	6.0	المضاربة
100.4	86.5	83.9	الاجارة
187.7	153.9	133.1	السلام
18.5	14.3	11.1	الاستصناع
458.5	393.9	365.9	المجموع الكلي
٪4.7	٪1.6	٪0.5	حصة المصارف العمومية
٪95.3	٪98.4	٪99.5	حصة المصارف الخاصة

المصدر: (الجزائر، 2023)

استمر التمويل من قبل السلم في احتلال المركز الأول مع نهاية 2023 بحصة 40.9 ٪ مقارنة بـ 39.1 ٪ قبل سنة. يليهم التمويل من المراجعة بنسبة 30.4 ٪ مقابل 32.9 ٪ في 2022 . من جهةها، تبلغ حصة تمويل إجارة التي تحتل المركز الثالث، 21.9 ٪ في نهاية سنة 2023 مقابل 22 ٪ في نهاية سنة 2022.

في نهاية سنة 2023 ، سجل السلم مؤاً بنسبة 21.9 ٪ لينتقل من 153.9 مليار دينار سنة 2022 إلى 187.7 مليار دينار في 2023 ، بينما ارتفع التمويل عن طريق المراجعة بنسبة 7.6 ٪ في نهاية سنة 2023 (- 0.8 ٪ في نهاية 2022) ليلعب حجمه 139.5 مليار دينار، أما منتج الاجارة يعرض قائم التمويل مبلغ 100.4 مليار دينار في 2023 مقابل 68.48 مليار في 2022 ، بنسبة زيادة 16.1 ٪ مقابل زيادة 3.0 ٪ في العام السابق.

وعلى الرغم من تطورها الإيجابي، فإن منتجات "الاستصناع" و "المضاربة" و "المشاركة" تحافظ على مكاتها وتظل الأقل تسويقا في سنة 2023 ، بمبالغ مستحقة تبلغ 18.5 مليار دينار، و 8.3 مليار دينار، و 4.2 مليار دينار على التوالي .وأخيرا، ينبغي التأكيد على أن

المصارف الخاصة هي التي تبرز دائماً بسبب هيمنتها في تسويق المنتجات المذكورة أعلاه.(الجزائر ، 2023)

2- تطور صيغ التمويل الاسلامي ببنك البركة خلال الفترة 2018-2014.

الجدول الموالي يبين حجم صيغ التمويل المعتمدة ببنك البركة الجزائري خلال الفترة 2014-2018

الجدول رقم(03): حجم صيغ التمويل المعتمدة ببنك البركة الجزائري للفترة 2018-2014

الوحدة : الف دج

السنوات	2014	%	2015	%	2016	%	2017	%	2018	%
الاجارة	32949.33	39.91	47100.7	48.02	56855.14	50.64	65431.66	46.24	72793	45.79
مساواة	32836.36	39.78	36024.63	36.72	31776.22	28.3	32816.94	23.19	33058.85	20.79
مراجعة	4056.81	4.91	3908.08	3.98	9816.47	8.74	21169.64	14.96	28793.24	18.11
سلم	9692.98	11.40	8512.93	8.68	11247.67	10.02	12167.56	8.6	16377.48	10.3
مشاركة	76.64	0.09	214.87	0.22	928.77	0.83	820.77	0.58	1696.22	1.07
استصناع	764.26	0.93	704.88	0.72	804.36	0.72	997.3	0.7	1083.53	0.68
قرض حسن	3.35	0.01	289.32	0.29	277.56	0.25	247.67	0.18	223.16	0.14
تمويلات أخرى	2169.47	2.63	1339.08	1.37	574.94	0.51	7857.28	5.55	4936.24	3.12

المصدر: (بنائي، 2024)

من خلال الجدول رقم يتضح لنا ان كل صيغ التمويل عرفت نموا ملحوظا خلال كل سنة فمثلا صيغة الاجارة عرفت نموا من 32949.33 الى 72793 خلال الفترة 2014-2018 ونفس

الشيء بالنسبة لباقي الصيغ التي عرفت نموا وهذا ما يدل على وعي الزبائن بهذه الصيغ والتوجه نحوها بشكل اوسع.

الخلاصة:

لعب التمويل الإسلامي دور جوهري في تحقيق التنمية الاجتماعية، وإحداث نقلة نوعية في عالم الصيرفة، وتحفيز الاقتصاديات وتنشيطها وفق ضوابط شرعية إسلامية، تعمل على تحفيز نشاط ونمو المؤسسات الاقتصادية، من خلال ما تقدمه من مزايا إعادة توزيع الدخل بصورة عادلة، وتطوير الشمول المالي. نستخلص من خلال ما قدمناه في هذه الدراسة أن التمويل الإسلامي يتميز بتنوع صيغه المالية، الأمر الذي منحه مرونة عالية في تمويل المؤسسات الاقتصادية وتوفير السيولة اللازمة في كل مراحل إنشائها، على عكس صيغ التمويل التقليدي الذي يكفي بصيغة التمويل الوحيدة الممثلة في القرض بفائدة. في حين يتطلب التمويل الإسلامي المشاركة في الربح والخسارة، وهو الأمر المهم ليس فقط من منظور العدالة ولكن أيضا الضمان تحقيق الاستقرار المالي. من هنا تبرز أهمية المصارف الإسلامية في دورها الفعال بتمويل المؤسسات الاقتصادية، والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من رسالة المصرف الإسلامي المستمدة من مبادئ الإسلام الحنيف.

قائمة المراجع:

- 1- الواحشي وردة. (2015-2016). محاولة بناء نظام متوازن لتعزيز الأداء المالي في البنوك الإسلامية، اطروحة دكتوراه. (جامعة الجزائر 3، المؤدي) كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، قسم العلوم التجارية، الجزائر.
- 2- باشا رفيقة. (2023-2024). معايير المحاسبة الاسلامية الدولية في دعم القياس والافصاح المحاسبي. اطروحة دكتوراه (جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي-تبسة-)، المؤدي) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تبسة، قسم العلوم المالية والمحاسبة، الجزائر.
- 3- بنك البركة. (بلا تاريخ). بنك البركة. تم الاسترداد من <https://www.albaraka-bank.dz>/الصيرفة- الإسلامية/المراجعة/?lang=ar

4- بنك البركة. (2024). بنك البركة. تاريخ الاسترداد 10 05, 2024، من <https://www.albaraka-bank.dz/virifia-الإسلامية/?lang=ar>

5- بنك الجزائر. (2023). التقرير السنوي . تم الاسترداد من التطور الاقتصادي ولبتقدي: <https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2024/08/Rapport-annuel-2023-Ar.pdf>

6- دريد حنان، غريب الطاووس. (15 03, 2021). دور التمويل الاسلامي في تعزيز الشمول المالي : دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام الجزائري. مجلة البشائر الاقتصادية ، الصفحات 276-295.

7- رويح ابتسام. (2017). النمط التمويلي الاسلامي كديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. اطروحة دكتوراه (جامعة باجي مختار، المؤدي) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، عناية، قسم العلوم المالية، الجزائر.

8- زيد أمين. (2020). أثر إدارة مخاطر صيغ التمويل الاسلامي وفقا لمقررات لجنة بازل. اطروحة دكتوراه (جامعة أكلي محند، المؤدي) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البويرة، العلوم الاقتصادية، الجزائر.

9- صونية بن حميدة، فتيحة بناي. (17 07, 2024). واقع التمويل الاسلامي في الجزائر خلال الفترة 2017-2022. مجلة افاق علوم الادارة والاقتصاد ، الصفحات 327-346.

10- صويلحي نور الدين. (2009-2010). اساليب التحوط في البنوك الاسلامية. اطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر 3، المؤدي) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، علوم التسيير، الجزائر.